إقليم كوردستـان ـ العراق
مجلـس الـوزراء
المجـلس الأعلى لشؤون المــرأة

المرأة في مناطق النـزاع

المرأة الكوردستانية و دورها في مواجهة الأرهاب

اعداد
بخشان زنكنة
الأمين العام للمجلس الأعلى لشؤون المرأة
في حكومة إقليم كوردستان ـ العراق

نوفمبر – ٢٠١٦
أربيل ـ إقليم كوردستان ـ العراق

قـدمت هـذه الورقـة البحثيـة فـي مـؤتمر (دور النسـاء فـي الـدول العربيـة ومسارات الاصلاح والتغيير) المنعقد من قبل منظمة المرأة العربية بالتعاون مع جامعة الدول العربية فـي الفترة مـن ١٤-٢٠١٦/١٢/١٥ فـي العاصمة المصرية – القاهرة، وقد أجرينا بعض التعديلات عليها لاحقاً.

شكر وتقدير

اوجه شكري وتقديري الى السادة المدرجة اسماءهم ادناه تقديرا لجهودهم المبذولة في طباعة هذا الكتاب:

- الآنسة فلورين گۆرگيس ـ المدير العام لديوان في المجلس الاعلى لشؤون المرأة.
- السيد دلير ابراهيم اسماعيل ـ مدير الاعلام والعلاقات في المجلس
- السيد ياسين عبدالرحمن سردار ـ مدير الادارة في المجلس
- السيد كريستيان تابت ـ خبير العلاقات الدولية.

المحتويات

مقدمة
المرأة في مناطق النزاع المرأة الكوردستانية ودورها في .....
ملخص الورقة البحثية .....
المرأة في مناطق النزاع المرأة الكوردستانية و دورها .....
الدور المتزايد للمرأة في المجتمعات النامية .....
اشكال التضامن والتعاون والتنسيق لتحقيق السلم والاستقرار .....
النزاعات واثارها السلبية على السلم المجتمعي .....
المراة ضحية العنف والصراعات .....
المبحث الأول: العنف السياسي في العراق .....
المطلب الأول: أوضاع المرأة في أقليم كوردستان ـ العراق .....
الفرع الأول: أوضاع المرأة الكوردستانية قبل احتلال داعش .....
الفرع الثاني: أوضاع المرأة في كوردستان بعد احتلال داعش .....
المطلب الثاني: شهادة لعدد من النساء عن ممارسة .....
الشهادة الأولى .....
الشهادة الثانية .....
الشهادة الثالثة .....
أمراة مسيحية مواليد ١٩٦٢ .....
المبحث الثاني .....
المطلب الأول: الخطة الوطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ .....
المطلب الثاني: مشروع الاستراتيجية الوطنية لتنمية .....
المطلب الثالث: خطة المجلس الاعلى لشؤون المرأة .....
المطلب الرابع: المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني .....
اعادة تنظيم الاولويات في عمل المؤسسات .....
فيما يخص برامج الوزارت المعنية .....
من أبرز مايمكن أستخلاصه من هذه الورقة البحثية .....
نشير هنا الى عدد من المسائل نراها من المسائل .....
المراجع .....

مقدمة

إن تعزيز دور المرأة في عمليات الاصلاح والتغيير والتصدي للارهاب وفكر التطرف والعنف، يكتسب اهمية استثنائية في الظرف الحالي الذي تمر به منطقتنا، يمكن ان يكون هذا الدور للمرأة عاملاً فعالا ايضا في القضاء على المعوقات التي تعترض تلك العمليات وبناء ثقافة مجتمعية تدعم هذا التوجه وتساند المشاركة الفعالة للمراة في الشأن العام اضافة الى مواجهة التحديات التي تواجهها النساء اللاجئات والنازحات من ضحايا العنف والارهاب.

في مثل هذه الاوضاع التي تجتاح فيها المنطقة موجات العنف والتطرف والارهاب وتصل شظاياها الى مناطق متفرقة من العالم، تقع على عاتق المرأة العبء الاكبر كونها مواطنة اولاً (رغم انها منقوصة المواطنة) وكونها ام ومسؤولة عن البيت (الدور الاجتماعي الموكل لها) فهي تطمح كما هي مطالبة ايضا بدور فعال في مقاومة فكر الارهاب والتطرف وفي ذات الوقت تسعى وهي مطالبة ايضا باداء دورها في الاسرة ودورها كأم.

لقد اهتمت منظمة الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى بهذا الامر ويتجسد ذلك في العديد من القرارات والتوصيات والمبادرات الاممية والاقليمية التي تهدف الى تمكين المرأة واتاحة الفرص المناسبة لها في اوقات العنف والنزاعات، هذا اضافة الى الاليات والفعاليات الوطنية.

لكن من خلال المعطيات والواقع المعاشي في مواجهة الارهاب والتطرف يظهر بشكل صارخ مدى هشاشة وضع المرأة وموقعها في اوطاننا مما يدعو الى التوقف ملياً امام هذا الامر مع الاخذ بالحسبان البنية الثقافية للمنطقة والتي تكرس التمييز الصارخ بين المرأة والرجل.

هناك نقص حاد في رصد الجوانب الخاصة وغير المنظورة لاحتياجات المرأة في مثل هذه الاوضاع والذي يمكن تلمسه بوضوح في عمليات تقديم الخدمات في مخيمات النازحين/ات واللاجئين/ات، ومناطق تجمعاتهم الاخرى.

مما يدعو الى التوقف ايضا مسألة الوقاية التي تبدأ من برامج التمكين بالتلازم مع توفير الفرص في الحالات الاعتيادية كعملية مستمرة قبل حصول الحروب والنزاعات واهم ما يتطلبه هذا الامر هو الاصرار على اهمية مأسسة قضية المراة في بلداننا عبر شراكة ودعم دولي واقليمي و وطني بين مختلف الاليات والمرجعيات المعنية، والبحث المشترك في سبيل التصدي لهذا الواقع ومواجهة الاثار المستقبلية على مجتمعاتنا واجيالنا القادمة عموماً وعلى المرأة بشكل خاص وموقع ودور المرأة في التحديات الحالية والمستقبلية.

تأتي هذه الورقة البحثية كمساهمة متواضعة في هذا المجال وهي اضافة الى الوثائق الرسمية المستخدمة فهي حصيلة لمشاهدات حية وواقع معاش واتصال دائم مع الناجيات من ارهاب داعش وعدد غير قليل من عوائل النازحين في مختلف مناطق كوردستان العراق وكذلك عوائل اللاجئين والتعرف عن قرب على المعاناة والصعوبات اضافة

الى تلمس روح التحدي والاصرار لديهم لتغيير واقع المر والمساهمة في اعادة بناء ما دمر واعادة السلام والامن والاستقرار لمناطقهم.

لقد قدم جوهر هذه الورقة البحثية في مؤتمر (دورالنساء في الدول العربية ومسارات الاصلاح والتغيير) المنعقد من قبل منظمة المرأة العربية بالتعاون مع جامعة الدول العربية في الفترة من ١٤-٢٠١٦/١٢/١٥ في العاصمة المصرية – القاهرة.

قبل الختام لايسعني الان ان اتقدم بالشكر الجزيل الى الزميلات والزملاء في المجلس الاعلى لشؤون المرأة والمديرية العامة لشؤون الايزيديين في وزارة الاوقاف والشؤون الدينية في حكومة اقليم كوردستان والشخصيات المسؤولة في دوائر الدولة ممن ساهم في تقديم المعلومات لاغناء هذه الورقة البحثية.

وكل الاعجاب والاعتزاز بالفتيات والسيدات الناجيات من براثن داعش على شجاعتهن وبسالتهن في طرح قضيتهن واستعدادهن للعمل من اجل بناء مستقبل لايطاله شبح الارهاب والعنف والتطرف.

بخشان زنكنة

الامين العام للمجلس الاعلى لشؤون المرأة في حكومة إقليم كوردستان

المرأة في مناطق النزاع
المرأة الكوردستانية ودورها في مواجهة الأرهاب

ملخص الورقة البحثية:
تتضمن هذه الورقة البحثية الدور المتزايد للمرأة في المجتمعات النامية ويشير ألى ازدواجية حياة المراة في هذه المجتمعات، تهميشها من جهة وتطلعاتها في أداء دور فاعل في عمليات التنمية وجميع العمليات الجارية في المجتمع.
كما تُشير ألى أشكال التضامن والتسيق لتحقيق السلم والأستقرار وتؤكد على أهمية تمكين المرأة و أدماجها في عمليات التنمية و تبرز أهمية مأسسة قضية المرأة من خلال برامج المؤسسات الرسمية ذات العلاقة و أهمية وجود مؤسسة خاصة معنية برسم السياسات و البرامج والستراتيجيات للدولة عموماً أو على مستوى الحكومات .
تبرز الورقة البحثية التأثير السلبي للنزاعات على المرأة بشكل خاص و المجتمع عموماً و سبل مواجهة تلك الأوضاع.
تتضمن الورقة أحصائيات و ارقام و شهادات حية مصدرها مؤسسات الدولة بشكل عام و منظمات المجتمع المدني أيضاً.
وتنتهي بخلاصة و تشخص عدداً من التوصيات .

المرأة في مناطق النزاع
المرأة الكوردستانية و دورها في مواجهة الأرهاب

تمـــهيد:

الدور المتزايد للمرأة في المجتمعات النامية:

عند البحث في دور المرأة في العمليات الجارية في أي مجتمع، يتطلب ان يجري ذلك في سياق مستوى التطور الاقتصادي الاجتماعي لذلك المجتمع، البنية الثقافية و الموروثات التاريخية، الأفكار السائدة و تلك التي تنشأ باستمرار، في إطار المستوى المشار اليه وقوة العادة وغيرها، وهذا يصح أيضا عند البحث في دور المرأة في المجتمعات النامية.

إن حياة المراة في المجتمعات النامية ومنها المنطقة العربية تتسم بشكل عام بازدواجية حادة .

فهي من جهة تعاني من التمييز والتهميش والعنف وممارسة الدور النمطي في الأسرة وفي المجتمع، كما تعاني من الاقصاء و الإهمال في السياسات و البرامج التنموية و مبعدة الى حد كبير عن التفاعل و الشراكة في الإدارات ورسم السياسات و اتخاذ القرارات. وكذلك في القضايا التي تتعلق بحقوق الانسان وحقوق المواطنة و برامج بناء

الديمقراطية وتفتقر الى الدعم والفرص المناسبة وخاصة معيلات الأسر، ومازالت النساء يشكلن الفئة الأكثر فقراً في هذه المنطقة .

من جهة ثانية تطمح المرأة و تتطلع الى إداء دور فاعل في عمليات التنمية و إدارة شؤون المجتمع كشريكة حقيقية إضافة الى دورها في الأسرة الذي تريده أن يكون أكثر فعالية وقوة و أكثر اعتباراً.

يلاحظ على الرغم من كل ذلك ونتيجة لاصرار المرأة نفسها و من خلال الفعاليات المدنية في السنوات الأخيرة خصوصاً، حضور ملموس لها في عدد من ألمناطق و البلدان في أشتراكها (اشتراك وليس شراكة) في العديد من البرامج المجتمعية و الثقافية و الإدارية و الإدارية لا بل وحتى الاقتصادية و السياسية فرضتها عوامل عديدة، منها:

١. التوجه نحو العمل خارج البيت لدعم دخل الاسرة وما يفرضة ذلك من التمتع بهامش من الحرية و الاختلاط و أستخدام التكنلوجيا.

٢. حاجات العمليات التنموية في بلدان المنطقة لملاحقة التطور العالمي في مختلف مجالات التكنولوجيا و الصناعة والزراعة الثقافة وغيرها.

٣. توسع مفاهيم مساواة المراة وانتشارها، والتأكيد على أهمية دمج قضايا المرأة في عمليات التنمية الشاملة والتركيز على تمكين المرأة كمحور أساسي في عملية التنمية البشرية.

٤. ربط قضية الديمقراطية وحقوق الانسان اكثر فأكثر مع حقوق المرأة ومشاركتها.

٥. نزوع شعوب المنطقة الى التطور بافاق مدنية (بعدما عاشت الكوارث).

مما عزز تأثير هذه المفاهيم، المواثيق والقرارات الدولية الخاصة بحقوق الانسان وحقوق المرأة والاهداف التنموية التي تطرحها المنظمة الدولية بتكريسها نقاط خاصة و أهداف خاصة بالمرأة (الأهداف التنموية للألفية و خطة التنمية الاستراتيجية ٢٠٣٠) لأمم المتحدة.

وقد ساعدت سعة استعمال التكنولوجيا على وصول هذه الأفكار والمفاهيم و مستجداتها الى أوساط واسعة في المنطقة وبينها النساء أيضاً.

فقد برزت في المجتمعت النامية العديد من منظمات المجتمع المدني والمراكز البحثية ومراكز التوعية و الفعاليات الثقافية و الفكرية وغيرها من المؤسسات المماثلة وتشارك المرأة فيها. تحظى هذه المؤسسات بدعم تقني ومالي من المنظمات الدولية وتعمل على تبادل الخبرات والتجارب بما في ذلك زيارات خارج البلد، هناك خطط وبرامج عديدة خاصة بتمكين المرأة و بتمكين المجتمع للوعي بأهمية حقوق المرأة ومشاركتها الفعلية.

وعلى المستوى الرسمي تأسست في العديد من البلدان مجالس أو وزارات خاصة بشؤون المرأة معنية برسم السياسات والأستراتيجيات الخاصة بالنهوض بالمرأة وتمكنيها كما تعنى بالاشراف على خطط المؤسسات المعنية لتنفيذ هذه السياسات ومتابعة عمل هذه المؤسسات وهذا مؤشر هام للتوجه نحو مأسسة قضية المرأة .

وقد فرضت النضالات النسائية، صعود نسب معنية من النساء الى البرلمانات والمجالس المحلية، سواء عن طريق الكوتا أو بدونها وهكذا بالنسبة الى قيادات الأحزاب والمنظمات. وذلك من أجل ضمان مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار .

وفي أوضاع تفشي العنف والإرهاب والتطرف، تقوم المرأة بدور محسوس في مجابهة هذا الوضع والتصدي لجميع أشكال العنف و التطرف والدعوة للحفاظ على النسيج المجتمعي والتماسك والتكافل الاجتماعي .

ويظهر ذلك جلياً في الخدمات الكبيرة التي تقدم الى اللاجئين/ات والنازحين/ات والنظر في الاحتياجات الخاصة للنساء والاطفال, وتقوم المراة بدور اكبر في تقديم هذه الخدمات سواءً الخدمات المعيشية، اليومية او الصحية (البدنية والنفسية) وما يتعلق ايضاً بالجوانب الروحية, وكذلك ما يتعلق بالجوانب التربوية للاطفال والاحداث.

رغم الدور الايجابي للمراة في الشأن العام ودورها الكبير في اوضاع العنف والارهاب والتطرف والتصدي لأثاره وتحدي المخاطر الا انه في كل مجال من هذه المجالات التي تساهم فيها المراة هناك ثغرات كبيرة وتحديات وصعوبات جمة امام توسيع ورفع مستوى الشراكة .

اشكال التضامن والتعاون والتنسيق لتحقيق السلم والاستقرار:

رغم كل مايقع على كاهل المراة من اعباء اضافية في اوقات النزاعات والحروب ورغم كل المعاناة وقساوة الحروب عليها الا انه المراة في المجتمعات النامية ومنها المنطقة العربية تقدمت بجدارة لاداء دورها كمسؤولة اولى عن الاسرة بالكامل , وفي العمل ايضاً خارج البيت، عند غياب الرجل . ومن الملاحظ في مثل هذه الحالات تقبل المجتمعات المحلية لهذا الدور و من المظاهر البارزة في اوقات النزاعات والحروب هو التضامن والتعاون بين منظمات المجتمع المدني عموماً والمنظمات النسائية الوطنية والاقليمية والدولية من اجل تحقيق السلم والامن.

منذ العقد الاخير من القرن الماضي توسعت النضالات وارتفعت مستوى المطالبات النسائية في البلدان النامية من اجل تحقيق الحقوق في المساواة والتنمية والفرص المتكافئة وتشكلت العديد من المنظمات المدنية في مختلف البلدان وعلى المستوى الرسمي تأسست أليات وطنية (وزارات مجالس ... الخ) معنية باوضاع المراة من اجل التدخل الفعال في تحسين اوضاع المراة وتمكينها وادماجها في السياسيات والستراتيجيات الوطنية نحو تحقيق المساواة . وفعلاً تحققت مكتسبات غير قليلة على صعيد التشريعات والاجراءات الوطنية مما ترك اثراً ايجابياً في ممارسة المراة لدور اكبر واكثر فاعلية في ظل اوضاع التطرف والارهاب والنزوح وتعرض النساء الى الاختطاف والسبي ، تبرز المراة في المقدمة لتقديم الخدمات وفي التوعية بين النازحين/ات واللاجئين/ات وبشكل خاص النساء و الاطفال.

النزاعات واثارها السلبية على السلم المجتمعي:

لاشك ان النمو والازدهار في اي مجتمع يتحقق بتوافر الامن والاستقرار فيه بعيداً عن الحروب والنزاعات، وأحد الاسس الهامة لهذا النمو والازدهار هو ضمان السلم الاهلي او السلم المجتمعي حيث في ظروف الامن والاستقرار والسلم المجتمعي ، تتواصل عمليات التنمية وتتصاعد كما يتصاعد معها حاجيات افراد المجتمع بحيث تصبح بعض الأمور التي كانت تعتبر ترفاً في مرحلة ما تصبح حاجة اساسية للانسان نظراً الى المستوى المتطور الذي يصله المجتمع المعنى و يرتفع مستوى الوعي لدى افراده تزداد رفاهية الفرد وامكانياته للابداع في المجالات المختلفة يتعزز تطبيق مبادىء الديموقراطية وحقوق الانسان ، يتمتع الاطفال بالصحة والدراسة السليمة والامنة لينشئ جيل صحي قادر على بناء سليم . وهكذا بالنسبة للمراة والرجل وتحقيق العدالة والمساواة في موقعهما الاجتماعي وفي الحقوق وغيرها .

لقد عانت الكثير من بلدان المنطقة من الانظمة الديكتاتورية وسياساتها المجحفة بحق شعوبِها وقد أدت الى توترات سياسية اجتماعية ولدت حالات العنف وكان من اثارها نشؤ استقطابات حادة وتفجر النزاعات والتطرف الطائفي والمذهبى العرقي والقبلي والارهاب، تؤثر هذه الاوضاع على وحدة الشعوب وتستغل لصالح تحالفات من خارج الحدود تسبب تقويض كل الانجازات المدنية والثقافية وويصيب النسيج الاجتماعي بشرخ عميق مما يثير عمليات الانتقام بشتى الطرق، ينزح سكان مدن وقصبات وقرى بكاملها

وتتعرض الى هدم وحرق والغام مزروعة و تصبح مخزناً لبقايا الاسلحة المتروكة تفوح منها رائحة البارود والموت وتنشر المقابر الجماعية تنتهك المقدسات كل ذلك يؤدي الى المزيد من الانقسام المجتمعي الذي قد يمتد اثاره الى عقود من السنوات .

المراة ضحية العنف والصراعات:

أصبحت المراة سلاحاً في هذه الحروب والنزاعات فهي أستغلت لكسر الطرف المقابل وتحطيم كرامته، و استعبدت جنسياً تباع وتشتري تجبر على الحمل من خاطفها ومالكها.... الخ .

تتباهى المجموعات الارهابية بافعالها هذا تجاه المراة وتعتبرها جزء من الانتصار على الطرف الاخر.

لقد أولت منظمة الامم المتحدة انتباهاً لهذه الحالة واصدرت العديد من القرارات تخص اوضاع المراة في حالات النزاع ومن ابرزها القرار ١٣٢٥ الذي يؤكد على الوقاية والحماية والمشاركة بالنسبة الى المراة في حالات النزاع .

إن الوقاية يجب ان تأتي قبل اندلاع النزاعات من خلال التمكين وتكافؤ الفرص ونبذ العنف بكل اشكاله وفي مقدمته العنف المنزلي .

اما الحماية في اوقات النزاع فعلى الاطراف المعنية بها والجهات العسكرية ان تضع ضمن خططها في مواجهة الارهاب ، اعتبارات وجود النساء والاطفال في المناطق التي يتمركز فيها طرف النزاع، وضرورة مراعاة الحاجات الخاصة للنساء من اجل تقليل الخسائر.

كما يتطلب اشراك المراة في العمليات السياسية في المصالحة والتفاوض.

أما معاناة الأطفال في حالات الحروب والنزاعات فهي عميقة ، يمكن ان ينشأ جيل كامل متأثراً بالتطرف وبعيداَ عن الدراسة ، يعيش في الخيام محروماً من أبسط مستلزمات الحياة ناهيك عن الحرمان من ممارسة الطفولة، مما يشكل خطراَ مستقبلياَ حقيقياَ .

المبحث الأول

العنف السياسي في العراق

العراق بلد يتسم بالتعددية الثرة ، فهو يضم قوميات ومذاهب وطوائف دينية متنوعة اضافة الى التعددية السياسية منذ القدم . العراق بلد ذو حضارة عريقة، فهو يضم ثروات طبيعية هائلة، و ثروة بشرية، وكفاءات يعتد بها في مختلف المجالات، العراق بلد فيه كل الامكانيات والفرص ليعيش شعبه بكل الوانه حياة أمنة مرفهة ومزدهرة . ولكن العراق الان بلد مدمر يعيش حوالي ١٠% من سكانه في مخيمات تفتقر الى ابسط مستلزمات المعيشة او مشردة خارج بيوتها واماكن سكناها. وترتفع فيه نسبة الفقر الى مديات غير مسبوقة.

و البطالة تهدد مستقبل نسبة عالية من الشباب مثلما تهدد الأمية مئات الألوف من الأطفال.

المطلب الأول:
أوضاع المرأة في أقليم كوردستان ـ العراق:

ان ماذكر اعلاه بالنسبة الى الوضع السياسي في العراق، عانت منها مناطق كوردستان – العراق بصورة اكثر قساوة وبشكل خاص خلال السنوات ماقبل انتفاضة اذار/ ١٩٩١، يظهر ذلك بشكل صارخ في عمليات الابادة الجماعية التي تعرض لها سكان كوردستان في المدن والقصبات والقرى والتي تجسدت في ممارسة سياسة الارض من قبل النظام السابق (هدم اكثر من ٤٥٠٠ قرية وقصبة كوردستانية وتشريد سكانها الى مخيمات اشبه ما يكون بمعسكرات الاعتقال، عمليات الانفال التي راح ضحيتها اكثر من ١٨٢ الف إنسان من سكان كوردستان، القصف بالاسلحة الكيميائية، اضافة الى تشريد العوائل واحتجاز الدور والممتلكات وحملات الاعتقال والملاحقة المستمرة بشكل واسع.

كل هذه الاوضاع رمت بثقلها المضاعف على المرأة الكوردستانية، مما طرح امام القوى السياسية والمؤسسات الرسمية (البرلمان والحكومة) في اقليم كوردستان، منذ عام ١٩٩٢، مهام واولويات من اجل تحسين اوضاع المرأة.

اما عن الممارسات الاجرامية لعصابات (داعش – تنظيم الدولة الاسلامية) فقد تجاوزت المديات المسبوقة للجرائم والارهاب.

الفرع الأول:
أوضاع المرأة الكوردستانية قبل احتلال داعش:

حققت المرأة الكوردستانية منجزات غير قليلة منذ تسعينات القرن الماضي ، تجلى ذلك في عدد من التشريعات والقرارات والمؤسسات ذات العلاقة وفي توسع نطاق عمل المنظمات النسائية وتطورها وايضاً في توجهها نحو التخصص.

لقد أولت حكومة أقليم كوردستان مبكراً أهتمامها بالمساهمة التشاركية للمرأة في مختلف الميادين ،ورفع العقبات أمام تمكينها وتفعيل دورها، وقد انعكس ذلك في عدد من التشريعات والقوانين والاجراءات الحكومية وأن تأسيس المجلس الاعلى لشؤون المرأة في الاقليم برئاسة رئيس الحكومة وعضوية عدد من الوزراء المعنيين في عام ٢٠١٠ يعتبر ترجمة لهذا التوجه.

وقد سبق ذلك. استحداث مديرية عامة في وزارة الداخلية لمكافحة العنف ضد المرأة ترتبط بها (٢٩ مكتب،١٧فرق جوالة، ٦ مديريات) في مختلف مدن الإقليم مهمتها مكافحة العنف ضد المرأة ومكافحة العنف الاسرى.

وبعد صدور قانون مكافحة العنف الأسري عام ٢٠١١[١] تم تشكيل محاكم العنف ضد المرأة من قبل مجلس القضاء[١] وهناك عدد من

(١) القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١١ ((قانون مناهضة العنف الأسري في إقليم كوردستان ـ العراق))

البيوت الأمنة لايواء الناجيات من العنف وحل مشاكلهن[٢] وتشخيص منسق أو منسقة في الوزارات المعنية كأعضاء ارتباط مع المجلس الاعلى لشؤون المرأة نحو تشكيل وحدات جندرية في الوزارات اضافة الى خطط الوزارات في مجال المرأة كل حسب اختصاصها.

وهناك (٢٨٩٠) منظمة مجتمع مدني (١٨٠) منها منظمات نسائية.

يعتمد توجه حكومة اقليم كوردستان العراق لتفعيل دور المرأة ورفع العقبات أمامها على جملة من الاسس تأخذ بنظر الاعتبار الواقع الحالي ودور ومكانة المرأة فيه والتطلعات المستقبلية، من منظور تغييري، في عملية تنموية شاملة وما يتطلبها من تطوير الديموقراطية وتعزيز تحقيق مبادىء حقوق الانسان بما في ذلك حقوق المرأة .

---

(١) هناك ثلاث محاكم خاصة بالعنف الأسري في كل من أربيل، سليمانية، دهوك.

(٢) هناك خمس مراكز لايواء الناجيات من العنف بالشكل التالي: ثلاثة منها تابعة الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في كل من: أربيل، السليمانية، دهوك. واحدة في السليمانية تابعة الى منظمة مجتمع مدني، واحدة في كلار تابعة الى وزارة الداخلية وهي محطة مؤقتة لايواء الناجيات لفترة لاتزيد عن (٧٢) ساعة لحين أحالتها الى مراكز السليمانية.

يمكن الاشارة الى أبرز هذه الاسس:

١. ربط قضية حقوق المرأة عموماً بعملية التنمية الشاملة والمستدامة ودمج عملية تمكين المرأة في استراتيجيات التنمية البشرية .
٢. عدم أقتصار مهمة تمكين المرأة على جهة حكومية واحدة بل اعتبارها جزء من مهمة الوزارات الحكومية ومن هنا كان اشراك وزارات الاقليم في برامج المجلس الاعلى لشوؤن المرأة في التخطيط والتنفيذ والمتابعة
٣. اعتبار قضية تمكين المرأة قضية مجتمعية وما يتطلب هذا الاعتبار من تعزيز الشراكة والتعاون مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية ووكالات الامم المتحدة .
٤. توسيع برامج مجتمعية للتربية المدنية اضافة الى كونها جزء من المناهج الدراسية الرسمية في المراحل التعليمية.
٥. ربط مسألة تمكين المرأة بمفهوم حقوق الانسان وما يتطلبه من اعتماد المواثيق والمعايير الدولية بشأن حقوق المرأة، مع التركيز على اهمية توفير الفرص المتكافئة للمرأة، باعتبارها مكملة لعملية التمكين وموزاية لها.

بالتأكيد هناك معوقات غير قليلة أمام برامج تمكين المرأة عموماً مثلما هناك فرص غير قليلة لنجاحها.

الفرع الثاني:
أوضاع المرأة في كوردستان بعد احتلال داعش

ان التطورات السياسية والأمنية بعد احتلال تنظيم داعش الأرهابي لمناطق واراضي واسعة من العراق (قدرت باكثر من ثلث مساحة العراق). ادت الى تغيرات نوعية في اسلوب حياة العراقيين عموماً فقد اضطر اكثر من ثلاث ملايين عراقي الى ترك مناطق سكناهم في محافظات الأنبار وصلاح الدين وديالى ونينوى وأطراف كركوك.

في صيف/٢٠١٤ واجه اقليم كوردستان-العراق وبشكل غير منتظر وخلال فترة قصيرة أوضاعاً استثنائية معقدة ينزوح مئات الألوف من المواطنين من مختلف محافظات العراق وعشرات الالوف من اللاجئين من دول الجوار في الوقت الذي كانت تدور فيه معارك طاحنة بين قوات البيشمركة والجيش العراقي من جهة و إرهابي داعش من جهة ثانية على بعد كيلومترات قليلة من حدود المدن الكبيرة التي أستقبلت النازحين/ات واللاجئين/ات وكان الالوف من سكان المناطق التي وقعت تحت سيطرة داعش قد اختطفوا وأغلبهم من النساء والاطفال، مثلما حصل في مناطق سنجار و سهل نينوى بشكل خاص ضد الكورد الايزيديين والمسيحيين (الكلدان، الاشوريين، السريان، الارمن) والشبك والكاكائية وغيرهم، مما وضع على عاتق الجهات المعنية رسمية وغير رسمية مهمة انقاذ هؤلاء المختطفيين والمختطفات (ابعدوا الى مناطق اخرى مثل مدينة الموصل ومدينة الرقة) بالدرجة الاساسية و تلعفر .

وصل عدد النازحين في صيف ٢٠١٤ الى اقليم كوردستان الى اكثر من مليونين شخص وغالبيتهم من النساء والاطفال ، اضافة الى اكثر من ٢٥٠ الف لاجيء ولاجئة من دول الجوار يعيشون في المخيمات[1].

المخيمات[1].

في دراسة، يظهر ان نسبة مراجعة المستشفيات الحكومية ارتفعت في فترة من الفترات الى ٣٠٠% (يشمل النازحين والنازحات ممن يراجعون المسشفيات) كان نسبة الفقر في اقليم كوردسان يسجل اقل نسبة في العراق ٤% ، ارتفعت هذه النسبة خلال فترة قصيرة الى ١٢/٥% وهكذا بالنسبة الى البطالة، والخدمات التعليمية (المدارس و الجامعات) وخدمات المياه والكهرباء والمجاري اضافة الى مكافحة العنف وضمان الأمن ارتفعت نسب كل هذه المجالات، الى مديات يصعب تأمينها حتى بالحد الادنى .

في دراسة حول تأثيرات داعش خاصة سهل نينوى وقضاء سنجار التي يسكنها غالبية ئيزيدية و مسيحية نشير الى مايلي وهي للفترة من ٢٠١٤/٨/٣ لغاية ٢٠١٦/٨/٥.

---

(١) يحتضن الأقليم حوالي ٤٧% منهم ويشكل نسبة حوالي ٢٨% من سكان الأقليم هناك ٢٣٠ الف نازح ونازحة مسجلين في محافظات الأقليم نزحو بعد سقوط النظام السابق في ٢٠٠٣، عدد الذين نزحو في ٢٠١٤ هو مليون ٤٥٠ ألف من مختلف محافظات العراق الى كوردستان، منهم نصف مليون من العرب ٤٥٠ الف من الكورد ٢٥٥ الف من الفيليين ٧٢٠٠ من التركمان أكثر من خمسة الاف من الأشوريين، ١٤ الف من ا لكلدان، ٤٢ الف من السريان، ٤٧ من الشبك، يبلغ عدد سكان مدينة شقلاوة السياحية ٢٥٠ الف، تحتضن ٣٥ الف نازح و نازحة.

كان عدد الازديين في العراق ٥٥٠٠٠٠ نسمة وبعد هجوم (داعش) عل قراهم ومدنهم وتهجيرهم قسرا نزح ما يقارب ٣٦٠٠٠٠ شخص الى اقليم كوردستان وبالأخص من مناطق قضاء سنجار .

عدد الشهداء جراء الهجمة ١٢٩٣ شهيد.

وقد خلف الهجوم الأرهابي على مناطق الايزديين عدد كبير من اليتامى والاطفال بالنحو التالي:-

- الاطفال اليتامى من الاب ١٧٥٩ طفلاً يتيماً
- الاطفال اليتامى من الأم ٤٠٧طفلاً يتيماً
- الاطفال اليتامى من الابوين ٣٥٩ طفلاً

وبهذا يكون مجموع الاطفال اليتامى ٢٧٤٥طفلاً ايزيدياً يتيماً .

واثناء الهجوم الارهابي خلف (داعش) عدد من المقابر الجماعية لليزيديين، تم اكتشاف قسم منها في شنكال وهي ٣٠ مقبرة جماعية لحد الان.

اما عدد المزارات والمراقد الدينية المفجرة من داعش فهى ٤٤ مزار ومرقد

منذ أول دخوله لمناطق الايزيديين فقد قام داعش بخطف المواطنين رجالاً ونساء والاطفال .

-عدد المخطوفين الكلي ٦٤١٣ مواطناً .

-عدد الاناث ٣٥٤٣ امرأة بين نساء واطفال

-عدد الذكور ٢٨٧٠ رجلاً مخطوفاً.

وقد تم تحرير عدد لا بأس به من المخطوفين على النحو التالي :-

المجموع الكلي للناجين من قبضة داعش ٢٦٥٢

-عدد النساء الناجيات ٩٥٦
-عدد الرجال الناجين ٣٢٨
-عدد الاطفال الاناث ٦٧٨
-عدد الاطفال الذكور ٦٩٠
وهناك ٣٧٦١ شخصا مازال تحت قبضة داعش ومنهم ١٩٠٩ اناث و١٨٥٢ ذكور
هذه الاحصائية لغاية يوم ٢٠١٦/٨/١٥ قابلة للتغير.
يعيش في اقليم كوردستان حالياً حوالي ١,٨٠٠,٠٠٠ نازح ونازحة واكثر ٢٠٠ الف لاجيء ولاجئة (هذا الرقم يشهد تغيرات سريعة وخاصة في حركة النازحين) تعيش النسبة الاكبر من النازحين ، خارج المخيمات.
تستقبل محافظة دهوك اكبر عدد من النازحين (في صيف ٢٠١٤ وصل إعدادهم في مدينة دهوك مركز المحافظة الى أكثر بكثير من سكانه المدينة).
يعيش حوالي ٦٢% من النازحين في دهوك، ٣٢% في محافظة أربيل ، ١٥% محافظة السليمانية. (٤) (لقد تغيرت في هذه الفترة، الارقام والنسب تباعاً).
بالنظر الى الثقافة المجتمعية السائدة فأن أخطر قضية اجتماعية واجهت المجتمع الكوردستاني هو اختطاف النساء والفتيات من مناطق شنكال وسهل نينوى، وخاصة من المكون الايزيدي، وإستخدامهن كعبيد للجنس وبيعهن كسبايا والتوقعات بارسال بعض منهن الى مناطق بعيدة خارج الحدود . وهناك احتمال وجود

المختطفين والمختطفات في مناطق القتال ، هو من القضايا الهامة التي يجب التعامل معها بحذر في مناطق العمليات العسكرية .
لقد نبه المجلس الأعلى لشؤون المرأة ، الى هذه المسألة و ضرورة توفير أجواء الأمان وحفظ الكرامة للنساء والفتيات اللاتي يجري إنقاذهن من تنظيم داعش الأرهابي، فكان ان أصدر المجلس الروحاني الايزيدي بياناً في ٢٠١٥/٢/٦ يؤكد فيها على ضرورة استقبال الناجيات باحترام واحتضانهن وكان لهذا الامر تأثير كبير في النظرة المجتمعية تجاه هذه النسوة[١].

(١) بيان من المرجع الديني لعموم الإيزدية في العالم / العدد ٢٨، التأريخ ٢٠١٥/٢/٦ موقعة من قبل: البابا شيخ هزتو حاجي أسماعيل الأب الروحي والمرجع الديني لعموم الإيزيدية في العالم.

المطلب الثاني:

شهادة لعدد من النساء عن ممارسة تنظيم داعش الأرهابي في المناطق المحتلة

الشهادة الأولى

شاهدة من قرية تل قصب (شمال شنكال-سنجار) تتحدث عن صبحية ٢/أب/٢٠١٤ حيث هاجم تنظيم داعش الأرهابي المجمع بقذائف الهاون ، شاهدة أخرى تفيد بأن سكان المجمع كان بحدود ٢٥٠٠_٣٠٠٠ عائلة ولم يكن اهل القرية على علم بالهجوم عليهم الابعد وصول داعش, لقد حاول عدد من الرجال الى جانب عدد من البيشمركة الموجودين في المنظمة صد الهجوم ، قاتلو لمدة ثلاث ساعات ولم يتمكنوا من الاستمرار لكون الاسلحة لديهم لم يتجاوز السلاح الخفيف ، وعند التاسعة صباحاً هرب سكان القرية و في طريق الهروب رأت ألشاهدة الرجال الذين هاجموا قريتها وهم من قرية مجاورة (كما تقول) وكانوا يرتدون اللباس الافغاني حاولت الشاهدة مع عائلتها الصعود الى جبل سنجار، في الطريق صادفوا سيارتين (لونهما ابيض) ، اوقفوهم وطلبوا منهم عدم الهروب واذا اتخلوا عن ديانتهم واعتنقوا الاسلام ، سوف يحفظون حياتهم

الشاهدة أسيرة الى ماقبل ٩ أشهر (المقابلة في أب ٢٠١٦).

الشهادة الثانية

شهادة اخرى من امرأة (٢٧سنة) من شنكال(سنجار) كانت مع ستة فتيات اخريات كانوا قد عوملوا بشكل سيء جداً هي لم تعرفهم ولكن كانوا يزيديات قد جرى تزويجهن أجبروا على اعتناق الاسلام والصلاة يومياً، في أحد الايام كان الحارسان مشغوليين بالتلفونات، فقررت الفتيات الهروب ساروا على اقدام لمدة يومين وصلوا الى القرية اسمها (راميس) تمكنوا من الحصول على تلفون والاتصال بشقيق احداهن (تقوم بوصف طريق الهروب) لحين الوصول الى احد مواقع البيشمركة في جبل سنجار[١].

الشهادة الثالثة

أمراة مسيحية مواليد ١٩٦٢

تقول في ٢٠١٤/٨/٧ هربنا من قرقوش / قضاء الحمدانية، أسرت شقيقتي و زوجها و أرسلو الى الموصل اتصلت شقيقتي في نوفمبر ٢٠١٤ بوالدتي وبعد ذلك لم نسمع أي شيء عنها وبقى مصيرها مجهول لحد الأن (تقرير منظمة شلومو للتوثيق ٢٠١٦/٤/١٢)[٢].

(١) تقرير من منظمة ئيمه الكوردستانية / أب ٢٠١٦ (شهادتان الأولى والثانية)
(٢) تقرير من منظمة شلومو للتوثيق ٢٠١٦/٤/١٢ (الشهادة الثالثة)

المبحث الثاني

إزاء هـذه الأوضـاع توجهـت بـرامج المنظمـات المدنيـة والمؤسسـات الحكومية نحو أنقاذ الضحايا تقديم الخدمات الى النـازحين و اللاجئـين ورسم الخطط لصـيانة حيـاة المختطفـين والمختطفـات اثنـاء العمليـات العسكرية، واستقبال الناجين والناجيات من الاسر وتوفير الحد الادنـى من الاجواء النفسية والصحية والمعيشة لهم اضافة الى التأثير فـي نظـرة المجتمع المحلي للناجيات وغيرها من المهمات التي فرضتها الاوضاع الجديدة.

لاجراء مقارنة سريعة بـين بـرامج ومشـاريع المؤسسـات الرسـمية وغيـر الرسمية المعنية بشؤون المرأة في اقلـيم كوردسـتان قبـل وبعـد الحـرب مع داعش نشير الى البرامج الاساسية قبل دخول داعش للمنطقة :

المطلب الأول:

الخطة الوطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥

* وقد بنيت على ستة ركائز اساسية للعمل مع تشخيص الجهات المعنية بالتنفيذ والمتابعة، والاجراءات والخطط القطاعية مع الاهداف الستراتيجية لكل ركيزة . والركائز الستة هي[١]:

الركيزة الأولى: مشاركة المرأة في جميع عمليات صنع القرار .

بهدف تعزيز تأثير اعتبار المرأة وحقوقها في المفاوضات وفي السلم الاهلي واتخاذ القرارات السياسية .

الركيزة الثانية: الحماية والوقاية

تهدف الى:تحسين الظروف المعيشة للمرأة وضمان حقوقها وضمان الخدمات وضمان وصولها الى الخدمات .

الركيزة الثالثة : الترويج للقرار

يهدف الى: دمج القرار ١٣٢٥ بالبرامج على المستوى الوطني .

الركيزة الرابعة: التمكين الاجتماعي والاقتصادي

يهدف الى حصول المرأة في العراق على أحوال اقتصادية أفضل واستقلال أكبر .

الركيزة الخامسة: التشريعات وإنفاذ القوانين

الهدف: موائمة التشريعات الوطنية مع المعايير والأليات الدولية

الركيزة السادسة : حشد الموارد والرصد والتقيم

---

(١) اقرت في نيسان / ٢٠١٥ من قبل حكومة إقليم كوردستان _ العراق .

الهدف : ان تحظى عملية تنفيذ خطة العمل الوطنية الخاصة بالقرار ١٣٢٥ بدعم جميع الجهات الفاعلة .
وقد نالت الخطة المصادقة من الحكومة الفيدرالية ومن حكومة اقليم كوردستان – العراق. (بدون رصد ميزانية خاصة لتنفيذها).

المطلب الثاني:

مشروع الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة في الإقليم[1]:

فهى تمتد لعشر سنوات (٢٠١٦-٢٠٢٦) فقد ركزت على تعزيز الجهود من أجل تمكين المرأة وقد شخصت مجالات التشريعات والقوانين ومجالات(التربية والتعليم، الصحة العامة والصحة الانجابية) مشاركة المرأة وتمكينها في المجال الاقتصادي، والمشاركة في المجال الساسي واتخاذ القرار .
وقد حددت الاليات المؤسساتية للتنفيذ والمتابعة والتقييم (وقد استندت الاستراتيجية الى تحليل المعطيات والبيانات الرسمية وبيانات المنظمات المدنية، المحلية والدولية).

(١) اقرت الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة من قبل مجلس الوزراء/ حكومة اقليم كوردستان – العراق/ في نوفمبر/٢٠١٦.

المطلب الثالث:

خطة المجلس الاعلى لشؤون المرأة (٢٠١٢-٢٠١٥)[١]:

فقد تضمنت ثلاث أولويات:

١) تعزيز وتفعيل مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار.

٢) تفعيل القوانين المعنية بحقوق المرأة ودعم المؤسسات القضائية في هذا الصدد .

٣) اتباع السياسيات الحساسة للنوع الاجتماعي في اعداد الميزانيات.

كما ركزت برامج ومشاريع منظمات المجتمع المدني على قضايا التمكين والمشاركة في عمليات التنمية وفي صناعة القرار.

(١) تم تحديث الخطة في نهاية ٢٠١٥ لتضاف اليها فقرتين : أ- دعم أحتياجات النازحات واللاجئات من خلال خطط و برامج واقعية. ب- التمكين الاقتصادي للمرأة

المطلب الرابع :

المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني:

كانت المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني منهمكة في اعداد الخطط القطاعية للوزارات والقطاعات المعنية لتنفيذ (الخطة الوطنية) للقرار ١٣٢٥، ودراسة توصيات (سيداو) من اجل العمل على تنفيذها (حيث كان الاجتماع مع وفد العراق في فبراير /٢٠١٤) اضافة الى الانهماك في المشاريع الخاصة بتنفيذ (الخطة الاستراتيجية لتنمية المرأة –في اقليم كوردستان ، واستراتيجية مناهضة العنف ضد المرأة) وخطط خاصة بالتمكين الاقتصادي للمرأة،... الخ.

اعادة تنظيم الاولويات في عمل المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني :

في صيف ٢٠١٤، اعادت جميع المؤسسات الحكومية والمدنية ترتيب الاولويات، بحيث اصبحت قضية والنازحين والمختطفين و المختطفات الاطفال المشردين وفاقدي المأوى والعائلة (نتيجة الارهاب) تحتل الاولوية في برامج الوزارات والمؤسسات المعنية وكذلك منظمات المجتمع المدني بما فيها النسائية والمنظمات الدولية ووكالات الامم المتحدة والدول المانحة من هنا حصل بعض التعثر لفترة وجيزة في البرامج الاعتيادية لهذه المؤسسات من اجل صب جل الاهتمام بالقضايا التي أفرزها الوضع الجديد.

فقد أعدت خطة طوارئ ملحق بالخطة الوطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥. (بعنوان خطة الطوارئ الخاصة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ / خطة قطاعية خاصة بأقليم كوردستان ـ العراق/ تضمن عدد من التعديلات في الاقليم بما يتلأم والخصوصيات في هذا المجال).

أستندت الى عدد من الركائز الأساسية :

١. احترام الطابع المدني والإنساني لمخيمات النازحين وان تراعي الاحتياجات الخاصة للنساء في تصميم تلك المخيمات.

٢. وضع اليات محددة عاجلة لحماية النساء النازحات الناجيات من العنف .

٣. تبني سياسات و إجراءات استثنائية تضمن عملية إعادة النساء المختطفات والمفقودات اثناء النزاع والعمليات العسكرية، بأمان الى مجتمعاتهن المحلية.
٤. اتخاذ كافة الاجرائات الضرورية لضمان اجراء تحقيقات سريعة و فعالة من جانب الهيئات المستقلة لحقوق الانسان والجهات المختصة تنظر في الشكاوي التي تقدمها النساء النازحات (وقد شكلت أكثر من ٢٥ فرقة جوالة من قبل وزارة الداخلية/ المديرية العامة لمكافحة العنف ضد المرأة/ خاصة بمخيمات النازحين واللاجئين، لملاحقة ومكافحة العنف ضد المرأة).
٥. التطبيق الكامل للقانون من أجل انصاف وحماية الناجيات من الخطف أو العنف الجنسي وتوفير المساعدة القانونية الازمة باعتماد القوانين العراقية والدولية في أوقات النزاع والعمليات العسكرية ومعاقبة مرتكبيها
٦. التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء النازحات عبر الاستفادة من الموارد البشرية المتوفرة في مواقع النازحات.
٧. ضمان عودة النازحين/ات بسلام وتامين الحد الأدنى من الحياة الكريمة .
ـبالنسبة الى خطة المجلس الأعلى لشؤون المرأة في حكومة إقليم كوردستان، فقد جرى إعادة تنظيم الأولويات، في صيف ٢٠١٤ فقد أضيفت فقرة تؤكد على رسم الخطط والبرامج الخاصة باوضاع النازحات بالدرجة الأساسية وفقرة خاصة بالتمكين الاقتصادي للمرأة

مع التركيز على النازحات وجمدت الفقرة الخاصة بالميزانية الحساسة للجندر.

فيما يخص برامج الوزارت المعنية:

فقد قامت وزارة التربية باستحداث صفوف في المدارس الأساسية والاعدادية خاصة بالاجئين السوريين تجري الدراسة فيها باللغة العربية مع تأمين المدرسين والمدرسات من اللاجئين أنفسهم وتوفير الكتب الدراسية باللغة العربية.

وكذلك فتح مدارس جديدة خاصة بالنازحين في المخيمات وخارج المخيمات في محافظة أربيل تم تخصيص ١٩ قطعة أرض لبناء مدارس في مناطق تواجد النازحين .

السليمانية ٤ مدارس للنازحين و اللاجئيين وتعين ٣٠ مدرس ومدرسة و ٦ اداريين .

وقد شكلت وزارة الداخلية (المديرية العامة لمكافحة العنف ضد المرأة)، فرق جوالة في المخيمات هدفها مكافحة العنف ضد المرأة.

وهكذا بالنسبة الى مشاريع وزارة الصحة و وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وزارة البلديات، وزارة الزراعة، وزارة الكهرباء، وغيرها من الوزرات، لتقديم خدمات الإسكان وتأمين الكهرباء والماء و المجاري .... الخ و مراكز الدعم النفسى والقانونى و أعادة التأهيل والصحة والتعليم والمعيشة اليومية، مراكز وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

مراكز[1] الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال / مركز صحي رئيسي لاستقبال الناجيات من الخطف في دهوك وتقديم الخدمات الصحية لهن .. لقد قدمت هذه الخدمات بالتعاون و بدعم من المنظمات الدولية و وكالات الأمم المتحدة ولكن هناك عبئاً كبيرا على البنية التحتية والخدمات والميزانية في ظروف ازمة مالية خانقة .(هذا يفسر تعطيل تنفيذ الفقرة الخاصة بالميزانية الحساسة للجندر في خطة المجلس الأعلى لشوون المراة). اما منظمات المجتمع فقد وجهت جُل نشاطاتها وخاصة في ٢٠١٤ و ٢٠١٥ الى تقديم الخدمات المتنوعة للاجئين/ات والنازحين/ات في المجتمعات وخارجها فهناك عدد غير قليل من المراكز نشير الى بعض منها :

١. في دهوك (المركز الاجتماعي "ئيمه") منظمة ئيمه للتنمية.
٢. في مجمع خانكي (المركز الاجتماعي روشن)
٣. في شيخان (المركز الاجتماعي AFLF) للمجتمع الايزيدي

إضافة الى مراكز خاصة بالرعاية الصحية والنفسية للأطفال.

جرت هذه الإشارة السريعة والتي لاتشكل سوى جزءً ضئيلاً من المهات الاستثنائية التي دخلت الى برامج المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في أقليم كوردستان.

(١) افتتح هذا المركز في أكتوبر ٢٠١٤ بقرار من رئيس مجلس الوزراء حكومة إقليم كوردستان – العراق.

من أبرز مايمكن أستخلاصهُ من هذهِ الورقة البحثية:

- أن النزاعات و أجواء عدم الأستقرار تصيب المرأة في الصميم و تؤدي ألى تراجع حقوقها و موقعها في الحياة العامة كما تؤدي ألى تعطيل القوانين الخاصة بحقوقها.
- أن فكر التطرف والإرهاب والنزاعات، العسكرية منها خاصةً، أول من تستهدف هي المرأة حيثُ تصبح سلاحاً في الصراعات الدموية لتحطيم معنويات الخصم.
- في أوضاع النزوح والتشرد تهمل الاحتياجات الخاصة للنساء.
- يتعرض النسيج الأجتماعي ألى خطر التفكك.

كُل هذا يتركُ أثاراً مستقبلية سلبية لآمادٍ طويلة.

من جهة ثانية، تستطيع المرأة أن تلعب دوراً إيجابياً محورياً في مثل هذهِ الأوضاع في مجالات الحماية و الوقاية و المشاركة في صنع القرار. كما تبرز أهمية العمل التشاركي للمؤسسات الرسمية المعنية، كُل حسب أختصاصهِ، ومنظمات المجتمع المدني في مواجهة هذهِ الأوضاع .

أن جسامة المهمات المستقبلية وخطورة التحديات بشكل خاص بالنسبة للمرأة والطفل و تتطلب وقفة جادة على الصعيد الإقليمي والدولي للتصدي لها.

نشير هنا الى عدد من المسائل نراها من المسائل الجوهرية في هذه الأوضاع، كتوصيات للعمل المستقبلي:

١. مراعاة الاحتياجات الخاصة بالنساء والأطفال الاجئين والنازحين بدقة والتي تتجاوز السكن والمأكل والملبس.
٢. تخصيص نسبة خاصة من الدعم الدولي الموجه الى اللاجئين والنازحين الى احتياجات المرأة والطفل التي تبداء من لحظة الاستقبال والإسكان.
٣. رفع درجة التنسيق بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني المحلية والأمم المتحدة و المنظمات الدولية والجهات المانحه، في رسم الخطط و رسم البرامج وفي التنفيذ والمتابعة.
٤. ضرورة التركيز على مكافحة فكر التطرف و الإرهاب كبرنامج طويل الأمد بشكل خاص في المجتمعات التي تعاني من الممارسات الإرهابية.
٥. ان تركز هذه البرامج على تمكين المرأة و تفير الفرص المتكافئة أمامها.

ـ منع كل الممارسات العملية و اللفظية التي تسيء الى المرأة وتتدخل في خصوصياتها (الملبس، العمل، استخدام وسائل النقل والتنكلوجيا، ... وغيرها).

المراجع :

(١):

أ ـ تقرير منظمة الهجرة الدولية أكتوبر ٢٠١٤ .

ب ـ تقرير المديرية العامة للهجرة والمهجرين في وزارة الداخلية لحكومة إقليم كوردستان _ العراق .

(٢):

أ ـ تقرير النتائج العامة لقياس الفقر في العراق لسنة ٢٠١٣، الجهاز المركزي للإحصاء / وزارة التخطيط جمهورية العراق.

ب ـ دراسة أجرتها وزارة التخطيط في جمهورية العراق أب ٢٠١٥.

(٣) دراسة أجريت من قبل المديرية العامة لشؤون الأيزيدية، وزارة الأوقاف و الشؤون الدينية – حكومة إقليم كوردستان _ العراق تحت عنوان (أحصائيات المديرية العامة لشؤون الأيزيدية من ٢٠١٤/٨/٢ لغاية ٢٠١٥/١٢/٣٠).

(٤) بيانات المديرية العامة للهجرة والمهجرين في وزراة الداخلية / حكومة إقليم كوردستان – العراق.